لا متناع تحقق التعلق بدون المتعلق ضرورة ان الاضافة لا تتحقق بدون الطرفين
نعم لو قالوا بالوجود العلمي واعتقدوا بالوجود الذهني لتم هذا الكلام وليس بقليل
على ان ما اشتهر بين شيوخهم الماضية لهم على القول بقديم تعلق الحكم وهي انه
لو لم يدخل المعدوم تحت الخطاب لما كان النبي مرسلا الى الكل ضلالة معلوم
بالبداهة بيناعن الجماعة التكليف المذكور بهذا والجواب عن تلك الشبهة انه
يكفي في كون النبي مرسلا اليهم ان يتوجه شرعه اليهم يوم يوجدون يعلم منهم
اليهم تامل قال الم رفع الدرجة النجم الغزي الواجب الموسع
العقل والنقل متطابقان على وقوعه اما النقل فقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك
الشمس الى غسق الليل واما العقل فلانه ممكن بعدم استحالة ان يوجب الله تعالى
فعلا في وقت يفضل عنه ويتسع العبد فيه لفعل اخر او سعية الوقت
ثم اذا لم يفعله الا في آخر الوقت الاخير تضيق عليه حينئذ ولا امتناع في ذلك
بل يجب التعذر ضبط وقت الصلوة قلنا وقت لا يفضل عنها فانه يمتنع ان يفعل
العبد الصلوة فيه لا يفضل عنها اما بالنسبة اليه او الى غيره فالقول بامتناع
الوقت امر ضروري فيه نظر الشيخ وقال بعض المحققين انه يجب الفعل في اول الوقت
فان اخره الى اخر الوقت صار قضاء وقال بعض المحققين انه يجب في اخره
فانه قد يمكن ان يقال والقرآن يكذب اقوال هولاء لانه تعالى اوجب الصلوة
في ازمان المحصورة بين الدلوك والغسق فتحقيص الوجوب باول الوقت
او باخره ترجيح من غير مرجح وهو محال انتهى قال الناصب تحققه
الله تعالى اقول القول بالواجب الموسع موافق لمذهب اهل الدليل
المذكورة فكتب اصحابنا واما استدل عليه نقلا وعقلا فباطل اما النقل
فلان دلالة الآية على مدعاه لان اجماع المفسرين على ان الآية جمعت فيها
صلوات الاوقات الاربعة سوى صلوة الفجر فهذا التحديد ليس للتوسع
بل لبيان الاوقات الاربعة واما الدليل العقلي فان كان الشارع
الوقت صلوة وجوبه على ما ذكر ممنوع قوله يمتنع ان يفعل العبد الصلوة في
وقت لا يفضل عنها اما بالنسبة اليه او الى غيره قلنا لا نسلم امتناع ممنوع
ولانه كيف ان يتساوى الفعل والوقت نعم فضل الفعل على الوقت المضيق
ممنوع لا التساوي وما ذكر ان من قال بوجوب الفعل في اول الوقت و
جوزه تاخره فرّ من اخره الوقت ومن قال منا الحنفية بالعكس فقد خالف
القرآن فقد علمت عدم دلالة النص على ما ذكر انتهى اقول اولا
في توضيح المقام المحققين من الاصوليين اتفقوا على انه لا يجوز ان يكون
الواجب الناقص منه بحيث لا يسعه لاستلزامه التكليف بما لا يطاق

غسق

وجوب متسع متمتع على الله تعالى اما ان يكون بدله ويقال له الواجب المضيق
كصوم شهر رمضان ولا خلاف فيه واما ان يكون اوسع منه ويقال له
الواجب الموسع كالصلوة اليومية والنذور المطلقة وغيرها ففيه خلاف
قال اهل الحق بجوازه عقلا ووقوعه شرعا واحتجوا عليه بالآية المذكورة
اذ مع هم الصلوة المامور بها فيما قطعا ومع وجوب الفعل في اول الوقت
الاوسع وجوبه في جزء منه على ان يكون المكلف مخيرا في اي جزء
منه ولا يجوز له الترك في جميعها وحاصله ان تاركه فيه لا الى بدل منه
يستحق العقاب كما في الواجب المخير وانما يمتاز عن المندوب وان
اشتركا في جواز الترك في الجملة وقال كثير من المخالفين لضيق مدركهم
بالمنع عن الواجب الموسع لزعمهم ان الوجوب يناقض سعة الوقت
فاختار بعضهم ان الصلوة اليومية واجبة في اول اوقاتها وانما تجوز بعده
انما هو بطريق القضاء واختار بعضهم انها واجبة في آخر اوقاتها وانما تجوز
ايقاعها قبله على وجه التقديم على الوقت تعجيلا كما في تقديم الزكوة على
وقت وجوبها ومنهم من قال بان وجوبها في اول الاوقات معلق على حال
المكلف في آخرها فان بقي على صفة المكلفين كان الواقع في اول الوقت
واجبا والا كان نافلة وقد بان هذه الاقوال مما لا يخفى بادنى تامل اذا اعتمد
هذا فليرجع الى ما اورده الناصب على المصنف سره فمقول اما ما ذكره
من ان الآية جمعت فيها صلوات الاوقات الاربعة فمردود بان تمام
الآية اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل وقران الفجر فتكون جامعة
لصلوة الاوقات الخمسة فصلا عن دلوك الشمس الظهر والعصر وصلاة
غسق الليل اي انضمام المغرب والعشاء والمراد بقران الفجر صلوة الفجر
مرتبا بامامة النزلي وفقه لصلوة الجمعة وصلوة العيد وصلاة الكسوف
وما شبه ذلك وليرد الاستدلال انه لما كان زمان الفجر قليلا لم يندب
له غاية فرد الآية فاخوه واما ترك المصنف بعض الآية اختصارا واعتمادا على شهرة
الاستدلال بهذه الآية على المطلوب المذكور ومن العجب الذي ليس من
الناصب تعجب ان الاستدلال بهذه الآية هو الدليل المرضي لمالك رحمه
على ما اشار اليه الشارح المحقق وصرح به صاحب النقود والرود في حاشيته
وهذا المعاند يريد ان يسند الامر بهذا الرد المردود الى مجرد معاندة
الشيعة واما ذكره من ان مدفع الامتناع بقوله لانه يمكن ان يجاب
الفعل في الوقت الى اخره باطل لما يصح للسنية لانه ان اراد امكان ذلك
في نفس الامر لم يمكن المصلي ايقاع فعل الصلوة مثلا في اول الزمان

Copyright © Princeton University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)